وزير الزراعة يتوعد من يأخذ صفة (خبير زراعي) من دون موافقة النقابة بالمحاسبة

نقيب المهندسين الزراعيين لـ«الوطن»: إنشاء هيئة استشارية يخضع لها جميع المهندسين لإعطاء شهادة الخبرة

| هناء غانم

أكد وزير الزراعة محمد حسان قطنا أن نقابة المهندسين الزراعيين شريك أساس للوزارة في تطوير القطاع الزراعي في سورية، مع بقية النقابات والاتحادات المعنية بالقطاع، لافتاً إلى أهمية أن يكون للنقابة دور فني وميداني في الوجود مع الفلاحين في حقولهم وتقديم كل الإرشادات العلمية والفنية لهم من خلال المهندسين الزراعيين المنتسبين لها وما يمتلكون من خبرات.

وأبدى الوزير خلال زيارته لمقر النقابة أمس لتهنئة نقيب المهندسين الزراعيين، استعداد الوزارة للتعاون مع النقابة في كل المجالات بما يحقق التكامل في العمل وتوفير احتياجات المهندسين الزراعيين، مشيراً إلى ضرورة ترخيص مكاتب دراسات زراعية متخصصة تقدم دراسة جدوى لكافة المشاريع الزراعية المراد إقامتها من القطاع الخاص وفق أسس علمية وتنفيذية وذلك تحت إشراف ورقابة النقابة، وإحداث مجالس استشارية في النقابة للاستفادة من خبرات المهندسين الزراعيين المتقاعدين.

وشدد الوزير على ضبط موضوع الخبرة الزراعية بحيث تكون صفة «خبير زراعي» بناءً على وثيقة تمنحها النقابة وفق الاختصاص بعد تقييمه من لجان مختصة تحددها النقابة، وأنه يجب محاسبة أي شخص يأخذ هذه الصفة من دون موافقة النقابة لأن العمل الزراعي عمل فني علمي تخصصي وإبداء الرأي فيه يحتاج للخبرة العلمية والفنية الحقيقية.

وتحدث الوزير عن موضوع اللصاقة الإلكترونية والقانون رقم ١ لعام ٢٠٢١ الذي صدر كقانون عصري ومهم، لضبط ومراقبة الأدوية الزراعية في السوق ومنع تداول الأدوية المخالفة وأيضاً يحقق عائداً اقتصادياً جيداً للنقابة ومنتسبيها..

وفي تصريح لـ«الوطن» أشار نقيب المهندسين الزراعيين علي سعادات إلى الدور المركزي لوزارة الزراعة، مشيراً إلى وجود خطة لترسيخ وتنسيق دائم بين الوزارة ونقابة المهندسين تتضمن أفكاراً وخططاً زراعية تسعى في مضمونها إلى تطوير القطاع الزراعي والخطط الزراعية التي تسهم في زيادة الإنتاجية من خلال خبرة المهندسين والفنيين كما تم التطرق إلى تفعيل موضوع المراقبة الشديدة على المبيدات والأسمدة من النقابة والوزارة حتى نضمن السلامة البيئة.

وبين النقيب أنه تم الاتفاق على تفعيل عمل اللجان الفنية الموجودة في نقابة المهندسين ضمن مجلس نقابة المهندسين الزراعيين بحيث تكون مرادفة لخطط وزارة الزراعة إضافة إلى إنشاء هيئة استشارية «في كل فرع» يخضع لها جميع المهندسين وتعطي درجة شهادة الخبرة سواء في مجال الأراضي أم المحاصيل أو غيرها.. وذلك بالتزامن مع إحداث مكتب للدراسات بحيث يكون إحداث أي مشروع زراعي بحاجة إلى وثيقة من هذا المكتب لاعتماد المساحات الخضراء والبنى التحية و.. و.. التي تضمن سلامة القطاع الزراعي.

وأشار إلى أن النقابة أحد أذرع الوزارة مبدئياً جاهزة النقابة لتقديم ما يلزم للتعاون وتحقيق التكامل مع الوزارة بما يخدم القطاع الزراعي بالدرجة الأولى، مؤكداً أهمية المواضيع المطروحة التي تعد خريطة طريق لعمل النقابة في المرحلة القادمة، مشيراً إلى أن النقابة تتابع موضوع اللصاقة وسيتم حله بأسرع وقت ممكن.

وأكد النقيب دور النقابة في التواصل مع النقابات في الدول العربية ونقابة المهندسين الزراعيين العرب بما يضمن إقامة علاقات وثيقة تخدم القطاع الزراعي والعاملين فيه.

كلام رسمي جداً

وزارة الزراعة: أرقامنا عن القمح صحيحة والتشكيك بغير محله والوزارة لا تستطيع الوقوف بوجه التغيرات المناخية

السيد رئيس تحرير جريدة «الوطن» المحترم،

إشارة إلى ما نشر في «الوطن» بتاريخ ٢٣/٧/٢٠٢٤ تحت عنوان: (من جديد.. حساب الحصاد لم يأت على حساب الوزير!!...

مدير عام الحبوب لـ«الوطن»: استلمنا ٦٦٦ ألف طن من القمح ... خبير زراعي الوزارة لم تكن على مستوى تصريحاتها)

نبين ما يلي:

إن تقديرات إنتاج محصول القمح يتم وضعها من لجنة مشتركة من المكتب المركزي للإحصاء ووزارة الزراعة بناء على بحث العينة العشوائية الذي تنفذه مجموعة من الفرق البحثية المختصة ميدانياً من خلال الجولات على مناطق الزراعة، حيث تحصر المربعات النباتية وتقوم بدراستها وتقدر كميات الإنتاج حسب معطيات الواقع وتقدم خلاصة أرقامها بعد معاينة كل المناطق المزروعة بعلاً ومروياً وباستقرار زراعي، وأكدت تلك اللجان بتقاريرها التي قدمتها لمؤتمر الحبوب أنه من المتوقع إنتاج ٩٥٠ ألف طن ضمن المناطق الآمنة، وبالفعل تم تسويق ٦٦٠ ألف طن و٢٥ ألف طن من البذار المخصص أي ما مجموعه ٧٠٠ ألف طن من المسوق حتى الآن وهذه الكميات تشكل ما نسبته ٧٠ بالمئة من الإنتاج الكلي، فالأرقام دقيقة والمسلم ٧٠٠ ألف طن بنسبة ٧٠ بالمئة، والجزء الآخر الذي يشكل ٣٠ بالمئة يبقى لدى الفلاح من أجل الاحتفاظ به لاستخدامات البرغل والفريكة وغيره من الاحتياج وهذا معروف لدى الفلاح السوري وسلوكه المعتاد، الذي يحتفظ بكميات من إنتاج القمح لأغراض منوعة.

أرقام وزارة الزراعة صحيحة، لكن ما يتم تداوله والتشكيك به يأتي بغير محله، وكل الأرقام تم عرضها على مؤتمر الحبوب، وتم وضع خطة التسويق وتسعير القمح بـ٥٥٠٠ ليرة لكل كيلو من أجل تحقيق أرباح جيدة للفلاح وتحقيق استقراره واستمراره بالزراعة. الوزارة حريصة كل الحرص على إنجاح كل الزراعات، لكن هناك تراجعات تحصل بسبب التغيرات المناخية التي تطرأ بين انحباس للأمطار وارتفاع درجات الحرارة، فتشكل تلك التغيرات عاملاً محدداً بكميات الإنتاج، بل أصبحت المتغيرات المناخية عامل ضغط على كل المناحي وليس على الزراعة وحدها. ففي شهر نيسان كان هناك انحباس للمطر بوقت احتياج المحصول، وطرأ ارتفاع على درجات الحرارة ووصلت لحدود أثرت سلباً في الإنتاجية.

القمح يزرع كما هو معلوم بعلاً ومروياً أي هو محصول شتوي يتأثر بالظروف المناخية التي حدت من الإنتاجية.

وزارة الزراعة تقدر أي رأي وكل من قال ويقول أي ملاحظات حول الإنتاجية المتحققة، ولكن الظروف الجوية لها دور سلبي، والوزارة تسعى للتقليل قدر الإمكان، لكن لا تستطيع الوقوف بوجه التغيرات المناخية، وسعيها مستمر لبذل كل ما يلزم لتمكين الفلاح من الاستمرار بالإنتاج ومساعدته وتذليل كل الصعاب، وبهذا العام وفرت الوزارة كامل احتياجات المحصول للفلاح من بذار وأسمدة ومحروقات وهو الأمر الذي أدى لتحقيق الاستقرار والإقبال على الزراعة، ولكن يبقى للظروف المناخية دور وحساب آخر يحدان من الإنتاج الزراعي.

وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
بالتفويض مدير الاتصال والدعم التنفيذي
المهندس أمجد أبو عيسى

غرفة تجارة دمشق تفتح باب الترشح لعضوية مجلس إدارتها

أكريم لـ«الوطن»: تشكيل لجنة قبول طلبات الترشح خلال يومين

| رامز محفوظ

أعلنت غرفة تجارة دمشق عن فتح باب تقديم طلبات الترشح لعضوية مجلس إدارتها وذلك اعتباراً من أمس الأربعاء حتى نهاية الدوام الرسمي ليوم الخميس ٢٢/٨/٢٠٢٤.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أن الذين يحق لهم الترشح لعضوية مجلس إدارة الغرفة يجب أن يكونوا منتسبين للغرفة منذ ٤ سنوات على الأقل ومسددين كل الرسوم المترتبة عليهم خلال ٤ سنوات في كل سنة، لكن لا يمكن إحصاء عددهم بشكل تقريبي باعتبار أنه سيتم تشكيل لجنة مختصة بقبول طلبات الترشح أم لا، في حين أن الذين يحق لهم الانتخاب يجب أن يكونوا منتسبين للغرفة منذ ٣ سنوات على الأقل ومسددين كل الرسوم المترتبة عليهم للغرفة خلال الثلاث سنوات الماضية في كل سنة ويبلغ عددهم بشكل تقريبي ٥ آلاف شخص.

وبين أنه من المقرر أن يتم تشكيل اللجنة المختصة بقبول طلبات الترشح لعضوية مجلس إدارة الغرفة خلال اليومين القادمين والتي يجب أن تضم خمسة أعضاء منهم رئيس للجنة ويجب أن يكون العضو المنتسب للغرفة من الدرجة الأولى أو الثانية و٣ أعضاء آخرين إضافة لمندوب من وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك.

وأوضح أكريم أن مدة الدورة الواحدة لمجلس إدارة الغرفة ٤ سنوات وتنتهي الدورة الحالية نهاية شهر أيلول المقبل، لافتاً إلى أن آخر اجتماع لمجلس إدارة الغرفة الحالي عقد منذ يومين ولن يكون هناك أي اجتماعات تخص واقع عمل الغرفة إلى حين استلام مجلس إدارة جديد.

وتمنى أكريم أن يكون أعضاء مجلس الإدارة الجديد من الاقتصاديين الذين لديهم دراية واسعة بحيثيات المرحلة القادمة ممن لديهم خبرات من أجل إعادة الاقتصاد السوري إلى مجراه الطبيعي، موضحاً أن عمل مجلس الإدارة الحالي لم يكن وفق المطلوب والمأمول في تقديم شيء خلال الفترة الماضية لتحسين التجارة في سورية بفترة قاسية لأن القوانين لم تكن مناسبة لتحسين الواقع التجاري، حيث سافر الكثير من التجار إلى الخارج.

وختم بالقول: إن الذين لديهم شهادات دراسية عليا ضمن مجلس الإدارة الحالي يعدون على الأصابع لأنه ووفقاً للنظام الداخلي ليس من الضروري أن يكون عضو مجلس الإدارة لديه شهادة دراسية فقط يكون منتسباً للغرفة، ورأى أنه بالنسبة لمجلس إدارة الغرفة من المهم أن يكون من الأشخاص ذوي الشهادات الدراسية العليا إضافة إلى الخبرة خاصة أن التجارة العالمية تتجه حالياً نحو العلم والبورصة والبيع الالكتروني، وعدم اشتراط وجود شهادات دراسية ضمن مجلس إدارة الغرفة يعتبر فجوة بالنظام الداخلي.

يشار إلى أن المادة /٤٠/ من القانون /٨/ لعام ٢٠٢٠ الخاص بتنظيم غرف التجارة السورية واتحاداتها تنص على أنه يجب في المرشح أن يكون عربياً سورياً متماً الرابعة والعشرين عاماً من عمره عند تقديمه طلب الترشيح، وأن يتمتع بالأهلية القانونية وألا يكون محكوماً عليه بجناية أو جنحة شائنة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره، وأن يكون قد مضى على انتسابه إلى الغرفة ما لا يقل عن ثلاث سنوات ميلادية متتالية كاملة إضافة إلى سنة الانتخاب، وبريء الذمة تجاه الغرفة.

كما اشترط ألا يكون عضواً في مجلس إدارة غرفة أخرى أو مجلس إدارة اتحاد آخر أو مجلس نقابة عدا عضوية مجلس إدارة الاتحاد، وألا يكون قد أشهر إفلاسه، أو عاملاً لدى الغرفة.

كما أن الفقرة الثانية من المادة /٢٠/ من القانون /٨/ لعام ٢٠٢٠ أشارت إلى توزيع عدد أعضاء مجلس الإدارة في الغرف التي يكون عدد الأعضاء المنتخبين فيها اثني عشر عضواً منهم عشرة أعضاء عن الدرجات (الممتازة أو الأولى أو الثانية) وعضو واحد عن الدرجة (الثالثة) وعضو واحد عن الدرجة (الرابعة).

تحضيرات لعقد اجتماع اللجنة المشتركة السورية - الأرمينية

السفيرة أريسيان لـ«الوطن»: اجتماعات اللجان الفنية قريباً والجانب الأرميني مهتم بالتعاون الاقتصادي

| سيلفا رزوق

توقعت سفيرة سورية في أرمينيا نورا أريسيان أن تبدأ التحضيرات الخاصة بعقد اجتماعات اللجنة الحكومية المشتركة بين سورية وأرمينيا قريباً، مؤكدة استعداد كلا البلدين لإعادة تنشيط عمل اللجنة والتي عقدت آخر اجتماعاتها في العاصمة يريفان عام ٢٠٠٩.

وفي تصريح لـ«الوطن» أشارت السفيرة أريسيان إلى الاجتماع الذي عقدته أمس مع وزير الاقتصاد الأرميني كيفورك بابويان حيث جرى البحث في عقد اجتماع اللجنة الحكومية المشتركة بدورتها السادسة في دمشق، إضافة إلى بحث سبل التعاون الاقتصادي والتجاري وتفعيل التنسيق بين رجال الأعمال، إلى جانب التعاون في القطاع السياحي والزراعي بين البلدين.

ولفتت إلى أن الاجتماع الأخير للجنة كان عقد في عام ٢٠٠٩، وجرت في عام ٢٠١٨ عدة اجتماعات تحضيراً لإعادة تنشيط عمل هذه اللجنة لكن مجموعة من الأسباب حالت دون انعقادها.

السفيرة أريسيان كشفت أن اللجان الفنية المعنية لدى البلدين هي التي تبدأ بالأعمال التحضيرية عادة وتعمل على تحديد جدول الأعمال وملفات كل وزارة على حدة، متوقعة أن تبدأ هذه اللجان اجتماعاتها قريباً ولاسيما أن الجانب السوري على استعداد للبدء في هذه التحضيرات.

وبينت أن وزارة الاقتصاد الأرمينية هي التي تمثل الجانب الأرميني في اجتماعات اللجنة المشتركة بينما يمثل الجانب السوري وزارة الزراعة.

سفيرة سورية في أرمينيا أشارت إلى أن الوزير الأرميني أكد أن سورية هي دولة صديقة وهو مهتم جداً بالتعاون الاقتصادي معها، إلى جانب التعاون السياسي الرفيع المستوى، وهو يدرك بأن العلاقات السياسية بين البلدين هي في أعلى مستوياتها ويأمل أن يرتقي التعاون الاقتصادي إلى مستوى العلاقات السياسية التي تجمع البلدين.

وإلى جانب المواضيع الاقتصادية لفتت السفيرة أريسيان إلى أن اللقاء مع الوزير بابويان تناول أيضاً آلية تفعيل اتفاقية البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون في المجال السياحي بين سورية وأرمينيا.

وترتبط سورية وأرمينيا بعلاقات صداقة تاريخية وثيقة، وهناك لجان صداقة برلمانية مشتركة تهدف لتطوير التعاون بينهما.

كما وقفت أرمينيا إلى جانب سورية في حربها على الإرهاب وهو ما أكده رئيس جمهورية أرمينيا فاهاكن خاتشاطوريان خلال استقباله السفيرة أريسيان في نيسان الفائت حيث أعرب عن ارتياحه للمستوى الذي وصلت إليه العلاقات الثنائية، وتمنياً السلام والاستقرار للشعب السوري.

«خدمة المواطن الإلكتروني» تنجز ٧٨٧ ألف معاملة في ٦ أشهر

إنشاء ٥٥ ألف حساب على بوابة «الخارجية والمغتربين» و١٤ ألفاً على بوابة العرب والأجانب

| الوطن

أصدر مركز خدمة المواطن الإلكتروني خلال النصف الأول من العام الحالي /٧٨٧,٣٠٥/ معاملات إلكترونية، حيث توزعت المعاملات الصادرة عن المركز على /٢٤٧,٥٣٧/ معاملة أصدرها المركز الرئيسي بدمشق، و/١٠٥,٦٨٥/ معاملة في حلب، و/٥٤,٦٨٤/ معاملة بريف دمشق، و/٥٤,٦٥٧/ معاملة في حمص، إضافة إلى تقديمه /٥٣,١٢٩/ معاملة إلكترونية بمحافظة حماة.

وقدم مركز خدمة المواطن الإلكتروني منذ بداية العام الحالي حتى نهاية حزيران بمحافظة اللاذقية /٤٧,٢٥٦/ معاملة، و/٤٠,٦٨٥/ معاملة في الحسكة، و/٣٥,٢٨٦/ معاملة في طرطوس، و/٣٥,٠٢٤/ بدرعا، و/٣٤,٤٢٨/ معاملة في دير الزور، إضافة إلى إصدار /٢٨,٤٧٦/ معاملة بمحافظة السويداء، و/٢١,٩٢٦/ معاملة إلكترونية في إدلب، و/١٧,٥٤٢/ بالقنيطرة، و/١٠,٩٩٠/ معاملة في الرقة.

كما أصدر المكتب القنصلي الإلكتروني عبر البوابة الخارجية لمركز خدمة المواطن الإلكتروني خلال الفترة المذكورة /٦٩,٥٠٢/ معاملة إلكترونية، وبلغ عدد الحسابات الإلكترونية المنشأة على بوابة الخارجية والمغتربين /٥٤٩٧٤/ حساباً إلكترونياً، بينما وصل عدد الحسابات الإلكترونية المنشأة على بوابة العرب والأجانب /١٤٢٠٥/ حسابات.

كلام رسمي جداً

تعديل جديد على حصص المياه

٣٣ بالمئة للسياحة و٦٦ بالمئة للسورية للتجارة والاجتماعية وواحد بالمئة للجهات العامة

أوضحت مديريتا التكاليف والتحليل المالي، وسياسات التسويق في وزارة الصناعة حول ما نشر في صحيفة «الوطن» في عددها رقم ٤٢٧٩ تاريخ ٢٤/٧/٢٠٢٤ حول واقع تسويق المياه ما يلي:

- يتبع للشركة العامة لتعبئة المياه أربع وحدات إنتاجية، وهي (بقين- الفيجة- السن-الدريكيش)

- تبلغ الطاقة الإنتاجية لهذه الوحدات نحو ١٦,٧ مليون جعبة سنوياً موزعة إلى ١٢,٦ مليون جعبة ١,٥ ليتر و٤,١ ملايين جعبة قابلة للزيادة بعد إضافة الخطوط المتعاقد عليها والعمل بنظام ثلاث ورديات الذي تم البدء فيه في كل الوحدات، إضافة إلى العبوات (٥- ١٠- والغالون ١٨ ليتراً والكاسات).

- عملت الشركة على زيادة الطاقة الإنتاجية من خلال العمل بنظام ثلاث ورديات، حيث بدأ العمل بنظام ثلاث ورديات في جميع الوحدات بتاريخ ١/٧/٢٠٢٤ بعد رفد الوحدات بالعمالة اللازمة الأمر الذي أدى إلى زيادة الإنتاج، حيث بلغ إنتاج الشركة من ١/٧/٢٠٢٤ لغاية ٢٣/٧/٢٠٢٤ مقدار /٥٥٨١٠٥/ جعبات ١,٥ ليتر و/٣٣٥٦٨٧/ جعبة ٠,٥ ليتر في حين كان بالفترة نفسها من العام السابق /٥٤٥٧٠١/ جعبة ١,٥ لتر و/٢٠٨٧٦٦/ جعبة ٠,٥ ليتر.

- بعد أن تم اتباع العمل بالورديات الثلاث تم تخصيص إنتاج ورديتي عمل لزيادة مخصصات منافذ البيع عن طريق / السورية للتجارة- الاجتماعية العسكرية / بحصة تعادل ٦٦ بالمئة من الإنتاج وتم تخصيص إنتاج وردية عمل لتلبية احتياجات المنشآت السياحية بحصة تصل إلى ٣٣ بالمئة من دون أن يؤثر ذلك في حاجة السوق المحلية.

كما تم تحديد نسبة واحد بالمئة لتوزيعها إلى الجهات العامة الحكومية، علماً أن كميات الإنتاج ستزداد بعد توريد خط الإنتاج لوحدة السن وآلة التعبئة لوحدة بقين ووضعهم بالاستثمار وذلك خلال شهر أيلول من العام الحالي، الأمر الذي سينعكس إيجاباً وزيادة الكميات المخصصة لمنافذ البيع.

ختاماً، لابد من الإشارة إلى أن الشركة العامة لتعبئة المياه هي منشأة اقتصادية وتعمل وفق معايير اقتصادية وتسعى لزيادة طاقاتها الإنتاجية بما يحقق تلبية الطلب على المياه في السوق المحلية وتحقيق فائض للتصدير بما يحقق الريعية الاقتصادية وينعكس إيجاباً على الخزينة العامة للدولة.

مديريتا التكاليف والتحليل المالي
وسياسات التسويق في وزارة الصناعة